

التكريس الدولي للديون البيئية كآلية لجبر الضرر البيئي
International dedication to environmental debt as a mechanism for
environmental reparations

بوضياف قدور (*)
جامعة الجزائر 1 - الجزائر
k.boudiaf@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2024-11-01 تاريخ القبول للنشر: 2024-12-15

الملخص

تهدف الدراسة إلى معالجة موضوع التكريس الدولي للديون البيئية كآلية لجبر الضرر البيئي الناجم عن الأنشطة الصناعية والاقتصادية للدول الصناعية الكبرى اتجاه دول الجنوب، وذلك انطلاقاً من طرح إشكالية عامة تتمحور حول: كيف يمكن تكييف مفهوم الديون البيئية مع متطلبات تحقيق المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية ؟

وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق قراءة علمية وموضوعية لمتخلف الجهود الدولية المحلية في التعامل مع الأضرار البيئية سواء الصادرة عن جهات رسمية أو غير رسمية؛ وكيفية توظيفها لمفهوم الديون البيئية مما يدفع الأطراف المسؤولة إلى البحث عن الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة ذات المنشأ المسبب للتلوث البيئي ؛ سيما أن العالم يشهد تنامي ملحوظ للظاهرة مما انعكس سلباً على التغيرات المناخية.

توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين الأضرار البيئية، المسؤولية الدولية، مفهوم الديون البيئية، وبالرغم من حداثة المصطلح على صعيد النقاشات الدولية، بيد أنه يأخذ طريقه بالتدرج لتجسيده على أرض الواقع في إطار ما يعرف بالسياسة الدولية للجباية البيئية تكريساً للمبدأ العالمي الرامي إلى تحقيق تنمية بيئية مستدامة تضمن حقوق الأجيال في الحاضر والمستقبل

الكلمات المفتاحية: البيئة، الديون البيئية، الأضرار البيئية، المسؤولية الدولية، المجتمع الدولي.

* بوضياف قدور

Abstract :

This study aims to address the issue of international dedication to environmental debts as a new mechanism to redress environmental damage resulting from industrial and economic activities from the major industrialized countries towards the countries of the South, based on presenting the following problem: How can the concept of environmental debts be adapted to the requirements of achieving international responsibility for environmental damage?

To answer this problem, the researchers employed a descriptive analytical method to achieve an objective scientific reading of the various international and local efforts in dealing with environmental damage, whether issued by official bodies represented by state actors, or informal actors represented by national and international civil society actors, and how they employ the concept of environmental debt. In paying the parties responsible for environmental damage resulting from activities that pollute the environment, especially since our world today is witnessing a remarkable increase in the effects of climate change, which is the most prominent environmental threat and the primary cause of the most important and dangerous environmental damage.

The study finally concluded that there is a close connection between environmental damage, international responsibility, and the concept of environmental debt. This concept, despite its novelty in international discussions, has begun to find its way to embodiment on the ground within the framework of international environmental collection policies, given its connection to achieving international responsibility for environmental damage. Resulting from various environmental threats and their impact on the rights of current and future generations to the right to a safe and secure environment.

Keywords: Environment; environmentaldebt; environmental damage; international responsibility; the international community.

مقدمة:

إن البيئة ليست مشكلة تلوث صناعي فحسب بل إنها بقضاياها ومشكلاتها تمتد لتتجاوز حدود التعامل السطحي معها، وذلك نظرا لكون الإضرار التي تلحقها هي إضرار بالحياة للأجيال الحالية والمستقبلية، والاخلال بعملية التنمية واعتداء على حق تلك الأجيال في بيئة سليمة تضمن تحقيق تنمية مستدامة بما ينسجم مع المساعي الدولية والمحلية والاقليمية.

في هذا الإطار، يبرز مفهوم الديون البيئية كآلية مستحدثة لتعامل مع الأضرار البيئية الناتجة عن سوء تسيير الموارد الطبيعية والافراط في الجهود الوطنية لتطوير الاقتصاد دون مراعاة لشرط الحفاظ على البيئة خاصة في الدول الصناعية التي تستمر في تحقيق التقدم الصناعي دون الالتفاف للأضرار التي تلحق بالدول النامية على المدى البعيد.

وفي ظل خصوصية نوع الضرر البيئي الناتج، من حيث أنه بعيد المدى، يؤثر بالدرجة الأولى على حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة، وفي ظل استمرار رفض الدول المتقدمة ايفاء التزاماتها تجاه الدول النامية من خلال تقاسم أعباء الأضرار الناتجة وإيفاء ديونها، هذا ما دفع مختلف الأطراف الدولية العمل على خلق آليات تتمكن على ضوءها من التعامل مع هذه الأضرار تحقيقا لمبدأ المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية الناتجة عن مختلف الممارسات غير الصحية تجاه البيئة وعلى رأسها التغيرات المناخية.

بناء عليه، فإن التساؤل الذي يتم العمل على الاجابة عليه من خلال هذه المداخلة هو: كيف يمكن تكييف مفهوم الديون البيئية مع متطلبات تحقيق المسؤولية الدولية على الأضرار البيئية؟

لمحة تاريخية الديون البيئية

ظهر مصطلح الديون البيئية لأول مرة خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 في ري ودي جانيرو، حيث اجتمعت بعض فواعل المجتمع المدني والتنظيمات الشعبية بالموازاة مع انعقاد هذا المؤتمر خارج عملية التفاوض الرسمية في تجمع موازٍ سمي بـ "المنتدى العالمي" من أجل التفاوض بشأن المعاهدات البديلة من أجل عالم أكثر استدامة.

انبثق عن هذا الاجتماع ما سمي يومها معاهدة الديون التي نصت على أن: "الدين الخارجي هو أحدث آلية يتم توظيفها لاستغلال الشعوب الجنوبية وبيئتها من قبل دول الشمال"، كما أشار أيضا إلى "وجود ديون بيئية كوكبية للشمال، تتكون أساسا من العلاقات الاقتصادية والتجارية

القائمة على الاستغلال العشوائي للموارد وتأثيراته البيئية بما في ذلك التدهور البيئي العالمي الذي يقع معظمه على عاتق الشمال..."

أما عن التعهدات التي تم الإفصاح عنها فقد جاءت في الفقرتين 16 و32 تواليا من معاهدة المؤتمر حيث جاء فيها "العمل من أجل الاعتراف والتعويض عن الدين البيئي الكوكبي للشمال اتجاه بالجنوب" و"تحديد الديون التراكمية لبلدان الشمال الناتجة عن استغلال الموارد، حيث تم فرض رسوم عن التدمير والنفايات الناتجة خلال الـ 500 عام الماضية" (الفقرة 32)(2008: Gert Goeminne, Erik Paredis)

أما عن التداول الوطني الأول للمفهوم، فيرجع إلى بداية التسعينيات من خلال منشورات المنظمة التشيلية غير الحكومية، InstitutodeEcologicalEcologiaPoliticaJoan Martinez-Alier، (2023: The) فقد لاحظ المعهد الدولي للتخطيط البيئي أنه نتيجة لاستنفاد طبقة الأوزون، أخذت المشاكل الصحية مثل الأمراض الجلدية والسرطان في الارتفاع في جنوب تشيلي، وذلك بسبب الاقتصادات الصناعية الشمالية التي تسببت تحملا لاقتصاد التشيلي وبيئته لعواقب خطيرة وهو ما دفع منظمة Instituto de EcologiaPolitica إلى وصف هذا الواقع بأنه "دين بيئي" للشمال تجاه الجنوب على عكس الدين المالي الخارجي للجنوب تجاه الشمال الذي تمت الإشارة إلى أعلاه في المنتدى العالمي، ومنه فقط نظر إلى عملية سداد الدين البيئي من الشمال إلى الجنوب على أنه سياسة للتعامل مع مطالبة دول الشمال بديونهم الاقتصادية تجاه الجنوب، وبالتالي فمن وجهة نظر تاريخية تم التعامل مع الديون البيئية على أنها حجة مضادة للديون المالية التي تثقل كاهل الكثير من البلدان النامية.

ظل مفهوم الديون البيئية بعدها كامناً لعدة سنوات، ولكن في حوالي عام 1997 تم تداوله مرة أخرى من قبل العديد من الباحثين والناشطين في المنظمات غير الحكومية الجنوبية وعلى الأخص الإكوادوري AcciónEcológica. الذي انضم لحملة دولية بشأن الديون البيئية في سياق الحملات ضد الدين المالي الخارجي. وفي عام 1999، أثناء التجمع السنوي لأصدقاء الأرض الدولية في كيتوتقرر إطلاق حملة بشأن الديون البيئية وفي نفس الوقت تقريباً، أدرجت Jubilee South المفهوم في حملاتها العالمية لإلغاء الديون وهو ما أفضى إلى تأسيس تحالف دائني الديون البيئية للشعوب الجنوبية المعروف بـ (SPEDCA) الذي كان من أهم مطالبه ما يلي:

الاعتراف الدولي بالديون البيئية، التاريخية والحالية"

"الاعتراف بعدم شرعية الدين البيئي الخارجي

صياغة يصيغون مجموعة متنوعة من المطالب التي تهدف إلى تعويض الديون البيئية التاريخية وتجنب زيادة الديون البيئية في المستقبل. (GertGoeminne, Erik Paredis :2008)

بحلول عام 2005، اعتمدت ثلاث شبكات من المنظمات غير الحكومية الديون البيئية كموضوع رئيسي لحملتها، وذلك دون النظر إلى الجهود التي كان يبذلها تنظيم SPEDCA، حيث جمع التحالف الجديد مجموعة من المنظمات غير الحكومية من بلدان الجنوب (الدائنين)، وهي الشبكة الأوروبية للاعتراف بالديون البيئية (ENRED) التي جمعت المنظمات غير الحكومية والأفراد الأوروبيين (المدينون الأوروبيون)، وتنظيمي JusticiaAmbiental و DeudaEcológica y Sustentabilidad (JADES)، لتكون بذلك أول مجموعة نقاش بين الدائنين والمدينين وذلك بعدما كان تنظيم SPEDCA قد تبني صراحة استراتيجية عدم التفاوض مع المنظمات غير الحكومية الشمالية حتى لا تسمح لمناقشاتها وموضوعاتها واستراتيجياتها بالهيمنة على المنظمات غير الحكومية الجنوبية التي تمول بشكل أفضل ومنظمة، بعد هذاتوقفت الحملة على الديون البيئية إلى حد ما. (GertGoeminne, Erik Paredis :2008)

خلال السنوات اللاحقة، أظهر مفهوم الدين البيئي "نموًا عضويًا"، حيث تمت صياغته وإعادة صياغته في المناقشات والتبادلات داخل شبكات المنظمات غير الحكومية وتم تطوير عدة تفسيرات جديدة له منها على سبيل المثال تعريف الدين البيئي في الأصل على أنه مشكلة البلدان الصناعية مقابل البلدان النامية فقد ركزت دراسات الحالة في كثير من الأحيان على الديون البيئية التي تسببها الشركات متعددة الجنسيات، وقد أدى ذلك إلى التمييز بين الدين البيئي "العام" و"الخاص"، هذا من جهة، كما أنه منذ صاغ تنظيم IEP المفهوم (حوالي عام 1990) وبدء حملات المنظمات غير الحكومية في نهاية التسعينيات، ظهرت مصطلح الدين العلمي للتداول على المستوى العلمي والأكاديمي بثلاث طرق، فتم توظيفه بوصفه نهجًا ومصطلحًا للمقارنة ووصف العلاقات البيئية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية البيئة كما صاغه كل من "عازار" و"هولمبيرج" Azar, John Holmberg&Christian بوصفه دينا بيئيا خارجية وأجيالاً حيث حدد "جينكينز" Jenkins مفهوم الديون البيئية بين الدول فيما استخدم سميث الدين الطبيعي ويبقى من أهم ما يمكن ملاحظته هنا هو أن مصطلح الديون البيئية مقارنة مع مصطلحات أخرى قد تم تطويره بشكل معاكس فقد تم تطوير المفهوم بشكل أساسي من خلال حملات المنظمات غير الحكومية وذلك في ظل فقر كبير في الدعم العلمي المنهجي لهذه الحملات ويمكن هنا تسجيل استثناء وحيد هو عمل الخبير الاقتصادي الإيكولوجي الإسباني "جوان مارتينيز

أليير" Joan MartínezAlier الذي نشر العديد من المقالات حول هذا المفهوم وشارك أيضًا بشكل شخصي في بعض حملات المنظمات غير الحكومية (2008: GertGoeminne, Erik Paredis).

مفهوم الديون البيئية

تمت صياغة مفهوم الديون البيئية كما سبق وأشرنا، على مستوى المنظمات غير الحكومية في أمريكا الجنوبية في بداية التسعينيات ومنذ ذلك الحين تم استخدامه في المقام الأول في حملات التوعية حيث لم يتم نشر الكثير من المقالات العلمية حول هذا المفهوم وهو ما أدى إلى شيوع فهم عام لماهية الدين البيئي ساهم في عدم تعريف موحد له كما لا يوجد اتفاق حول منهجيات حساب الدين البيئي سواء من الناحية المادية أو النقدية وهو ما يمكن اعتباره دليل آخر على أن المفهوم لا يزال قيد التطوير ويعكس غيابا لأي سياسات أو استراتيجيات سياسية لتعامل معه حيث غالبا ما يتم التشديد على الاعتراف بوجود ديون بيئية أو تعويض الديون البيئية التاريخية وتجنب التراكمات الجديدة في المستقبل من خلال إعادة هيكلة أنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية، وفيما يلي سيحاول الباحث عرض مجموعة من المفاهيم التي تم تداولها لمصطلح الديون البيئية:

وعرفت الديون البيئية على أنها استغلال أو استخدام النظم البيئية وبيع وخدمات النظم البيئية بمرور الوقت من قبل البلد "أ" على حساب الحقوق العادلة لهذه النظم والسلع والخدمات للبلدان الأخرى أو الأفراد وهو يتخذ عدة مظاهر نوجزها فيما يلي:

- الضرر البيئي الذي تسببه الدولة "أ" بمرور الوقت في بلدان أخرى أو في المناطق الخاضعة لولاية دول أخرى من خلال أنماط الإنتاج والاستهلاك
- الضرر الإيكولوجي الذي تسببه الدولة "أ" بمرور الوقت في النظم البيئية خارج نطاق الولاية الوطنية من خلال أنماط الاستهلاك والإنتاج (2008: Erik Paredis & al)
- استخراج الموارد الطبيعية (البتروكول والمعادن والموارد البحرية والغابات والوراثية) التي تضر بأسس بقاء شعوب الجنوب ؛
- شروط التجارة غير المتكافئة من الناحية البيئية حيث يتم تصدير البضائع دون مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية لاستخراجها أو إنتاجها ؛
- النهب والتدمير والدمار خلال فترة الاستعمار (بما في ذلك تجارة العبيد والإبادة الجماعية والإبادة الجماعية الثقافية) ؛
- استملاك المعارف التقليدية المتعلقة بالبذور والنباتات الطبية التي تقوم عليها التكنولوجيا الحيوية والصناعات الزراعية الحديثة ؛

- تدهور أفضل الأراضي والموارد البحرية المستخدمة في إنتاج الصادرات مما يعرض للخطر الاعتماد الذاتي الغذائي والسيادة الثقافية للمجتمعات الجنوبية (Erik Paredis & al: 2008).

كما قدم Jernelov (1992) مفهوم الديون البيئية فاعتبرها التكلفة المطلوبة لاستعادة الضرر البيئي الذي يمكن إصلاحه اقتصاديًا وتقنيًا بالإضافة إلى حجم رأس المال المطلوب لإجراءات الاستعادة المطلوبة. (Christian Azar, John Holmberg: 1995)

وتعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدين البيئي أيضًا إلى تراكم الآثار البيئية السابقة لاستنفاد الموارد الطبيعية والتدهور البيئي المستحقة للأجيال القادمة حيث يمثل تراكم التكلفة البيئية دينًا بيئيًا.

ويصف تقرير Robleto و Marcelo الديون البيئية على المستوى العالمي على وجه التحديد في سياق استنفاد المنطقة والتكاليف الناتجة عن ذلك على الصحة. كما أوضح "جيرنيلوف" الديون البيئية على المستوى الوطني باعتبارها "تكاليف استعادة الأضرار البيئية التقنية والاقتصادية ورأس المال المطلوب لدفع تكاليف الإصلاح المتكررة.

واقترح مركز التنمية المستدامة في جامعة غينتس سنة 2009 تعريفًا آخر لهذا المفهوم باعتباره الضرر البيئي-المنطقي الذي يسببه بلد في بلدان أخرى أو للنظم البيئية خارج نطاق الولاية الوطنية من خلال أنماط الإنتاج والاستهلاك؛ استغلال أو استخدام النظم البيئية (وسلعها وخدماتها) بمرور الوقت في بلد ما على حساب الحقوق العادلة لهذه النظم البيئية من قبل دول أخرى، وتم تحديده أيضًا في ذات السياق بوصفه تعبير عن الفوارق الإقليمية في الحد من التهديد البيئي تباين إقليمي للحد من التهديد البيئي (Tetyana Pimonenko and: 2019)

المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي

يقصد بالضرر البيئي بشكل عام، الأذى الذي يصيب الغير من جراء المساس بحق من حقوقه أو بمصلحة مشروعة له، سواء كان ذلك الحق أو تلك المصلحة متعلقة بسلامة جسده أو ماله أو حريته أو شرفه أو اعتباره أو غير ذلك. كما يعتبر المساس بحق أو بمصلحة مشروعة، وقد يكون ماديًا يصيب الأشخاص والممتلكات، كما قد يكون معنويًا يصيب بالإيذاء الاعتبار والاحترام الأدبي والسمعة (محمد رضا عبد الرؤف محمد شبانه: 2018) ومنه فهو يغطي في وقت واحد أضرار التلوث التي تحدث للأشخاص والأموال أو الأنشطة والمصالح والأضرار التي تحدث للبيئة نفسها والتي تتمثل في الانهيار والتدهور التدريجي للتوازن البيئي بين العناصر المشكلة لها مع مرور الزمن.

يؤدي الضرر البيئي إلى التأثير على حياة الإنسان والتغيير من نوعية مورد مشترك سواء كان موردا مائيا، كالمياه الجوفية والبحار والأنهار والثروة السمكية، أو موردا بريا أو موردا جويا، هو ما أشارت إليه الاتفاقيات الدولية العديد بشكل متباين سواء من حيث تعريف الضرر البيئي أو الالتزام بعدم الإضرار ببقية الدول أو من حيث إحكام حدوثه (سقني فاكية: د.ت) وتمتد آثار الضرر البيئي إلى الإخلال بالتوازن البيئي من خلال إصابة عناصر طبيعية كالهواء والنبات وكذا الثروة الحيوانية، إضافة إلى بعض الاعتداءات التي تخل بالتوازن البيئي، حيث يظهر جليا عدم تناسب قواعد القانون المنظم لعنصر الضرر كشرط من شروط قيام المسؤولية، ذلك أن الضرر البيئي الملزم للمسؤولية الدولية تكتنفه بعض الصعوبات أو الخصوصيات، لأنه لا يتحقق دفعة واحدة فغالبا ما يتحقق تدريجيا ليشمل عدة أشهر أو سنوات عديدة حتى تظهر أعراضه ونتائجه، ويتأكد هذا المعنى من خلال أحكام بعض الاتفاقيات الدولية المنظمة للمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث، إذ تجعل مدة انقضاء الحق في المطالبة بالتعويض طويلة نسبيا لتصل إلى عشر سنوات من تاريخ وقوع الحادث أو النشاط المولد للضرر (حمداوي: 2012)

طبيعة الضرر البيئي

يعد الضرر في مجال المسؤولية الدولية مفهوما غير مستقل ويعتمد وجوده على توافر عدة عناصر خارجية تبدو بدورها غير منتظمة، فالضرر لا يوجد بطريقة طبيعية بل يستمد وجوده من الحدث الذي يسبقه وهو الواقعة المحركة للمسؤولية، وما يتلوها من محاولات الربط بين الأذى والضرر بمفهومه الطبيعي، وهذه الواقعة للتدليل على أنه نتيجة لها وأنها أدت إلى إحداثه.

الضرر البيئي لا يتحقق دفعة واحدة: بل يتوزع على شهور وربما سنوات عديدة، حتى تظهر أعراضه فالتلوث بالإشعاع الذري لا تظهر آثاره الضارة بالأشخاص والممتلكات فجأة بل تحتاج إلى وقت قد يطول، حتى تزداد درجة تركيز الجرعات الإشعاعية.

إن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة قد تكون أضرارا غير مباشرة فهي لا تصيب الإنسان أو الأموال مباشرة، بل تتداخل وسائط من مكونات البيئة كالماء والهواء

عدم ملائمة طريقة لإصلاح الضرر: فغالبا الأضرار التي تصيب البيئة يصعب تداركها، عكس الضرر الذي يصيب الإنسان، فإعمال القواعد العامة للمسؤولية لا يتماشى قطعا مع طبيعة الضرر البيئي. (محمد رضا عبد الرؤف محمد شبانه: 2018)

المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي

عرّف الدكتور السيد أبو عطية المسؤولية الدولية على أنها عملية يتم من خلالها إسناد فعل على شخص من أحد أشخاص القانون الدولي، حتى وإن كان هذا الفعل يحظر في القانون

الدولي أو لم يرق القانون الدولي بحظره، طالما ترتب نتيجته ضرر على أحد الأشخاص من أشخاص القانون الدولي، من هنا اقتضى توقيع جزء معين دولي سواء كان هذا الجزء يرق الطبيعة العقابية أم انه ذا طبيعة عقابية المهم أنه كان سبب الجزء هو إلحاق ضرر على أحد أشخاص القانون الدولي.

تعتبر المسؤولية الدولية هي أهم الطرق والوسائل القانونية اللازمة لحماية البيئة من أي أضرار ومخاطر، من خلال من أي يمنع ويحظر المساس في البيئة، وعند التفكير في التطور الهائل في شتله المجالات في عصرنا هذا نجد أن البيئة محظوظة في القوانين والمفاهيم الجديدة والحديثة تتعلق بالقواعد المسؤولية الدولية، حيث أنا المساس في البيئة أو تعريضها إلى الضرر العمد يعتبر أحد أركان المسؤولية المدنية الذي بمقتضاه يتوجب على الشخص الذي قام بإلحاق الضرر للبيئة التعويض بناءً على الضرر.

هناك عدت شروط يجب توافرها من أجل وجود المسؤولية الدولية عند الإضرار في البيئة وإذا تخلف أحد الشروط أو لم يكن موجود هنا تنعدم المسؤولية الدولية وفقًا للقانون الدولي العام وهم كالآتي:

- الواقعة التي أنشئت المسؤولية الدولية والتي تقتضي بصدور فعل من أحد أشخاص القانون الدولي.
- يجب حدوث ضرر لأحد أشخاص القانون الدولي.
- وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر. (ميس الريم جناجرة: 2021)
- الديون البيئية منطلقا لتكريس المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية:

يمثل التجاوز على الحق في البيئة محصلة علاقة غير متوازنة بين التنمية والبيئة، وقد تمت الإشارة إليه في العديد من المناسبات الدولية، بدء بتقرير مستقبلنا المشترك في عام 1987، وصولاً إلى مؤتمر قمة الأرض عام 1992، إضافة إلى التأكيد عليه خلال المؤتمرات الدولية المتعاقبة، حيث ساهم ذلك بمرور السنوات في إعادة صياغة نظرية التنمية بما يعيد الاعتبار للإنسان كغاية في حد ذاته، من خلال الدعوة لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون الأضرار باحتياجات الأجيال القادمة بما يدعم ويكرس فكرة العدالة مع الحفاظ على محدودية التنمية أي التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

غير أن أكبر هاجس يلاحق الشعوب اليوم هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئية مع ضمان الحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية وهو ما يتطلب دمج اعتبارات البيئية مع إدارة الموارد الطبيعية في سياسات وخطط التنمية، بحيث يكون التخطيط

للتنمية والبيئة عملية واحدة، مع الأخذ في الحسبان إدخال معايير البيئة عند إقامة المشاريع الصناعية والزراعية (سقني: د.ت)، وهو أمر يثبت يوما بعد أنه صعب المنال في ظل استمرار تصاعد ظهور العديد من التهديدات البيئية الناتجة عن الاستمرار في تقديم اعتبارات التقدم الاقتصادي على حساب اعتبارات حقوق الإنسان، ولعل أبرز تلك التهديد التغيرات المناخية التي أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في درجة حرارة الأرض نتيجة الإفراط في التصنيع من قبل الدول المتقدمة ما أدى إلى ارتفاع انبعاث غاز أكسيد الكربون فوق مستوى المعدلات المسموح بها (طواهرية: 2020) وهو ما أدى إلى تراكم المشاكل البيئية التي أفضت إلى أضرار متنوعة مست بالدرجة الأولى البلدان النامية وساهمت في نقل النقاش الدولي إلى التفكير في آليات تضمن الانتقال من مرحلة سياسات التنمية غير المستدامة باتجاه تنمية مستدامة ، لاسيما وأنّ العالم في هذا السياق أصبح يبحث عن تكريس حقوق الإنسان في بيئة نظيفة من خلال خطابات ومبادرات التنمية المستدامة، ومدى قدرتها على معالجة العلاقات المتبادلة ما بين المجتمعات الإنسانية وسياسات حماية البيئة، ما يجسد في الأخير مفهوم التنمية المستدامة بانحيازه للعدالة ليس في استغلال الموارد فحسب بل في احترام الحق في البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية لدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهو ما يعني أن معادلة حماية البيئة تتطلب لخلق التوازن البيئي تحميل كل الأطراف المتسببة في الخلل البيئي جزء من المسؤولية، وبما أن من أكبر الإشكالات التي تواجهها البيئة هي التلوث الصناعي، فإن الطرف الأول المسؤول في هذا الصدد هي الدول التي لا يجوز أن تستثمر بشكل يضر بالبيئة لا على المدى القريب ولا البعيد حماية لحقوق الانسان الحالية والمستقبلية في بيئة سليمة (نواره حسين: د.ت).

إن ما يبرر هذا الطرح، هو التأكيدات المستمرة من خلال مختلف اللقاءات الدولية على ضرورة احترام حق الإنسان في البيئة بين الدول المتقدمة إيفاء لمسؤولياتها في الأضرار الضرر البيئي تجاه الدول النامية، فقد جاء في ديباجة اتفاقية باريس نص على أن البلدان ينبغي أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على عاتق كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون أوضاعا هشة والحق في التنمية فضلا عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال كما أن الدول ملزمة قانونا باحترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها والوفاء بها ويشمل ذلك الالتزام بدفع الأضرار المتوقعة مثل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

كما أنه وبمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسائر صكوك حقوق الإنسان، يفرض على الدول التكفل بتحقيق سبل إنصاف فعالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها الانتهاكات الناتجة عن الأضرار التي لحقت بملايين من البشر بسبب تغير المناخ (هيئة الأمم المتحدة: 2022) وهي الأضرار تعتبر ديونا بيئية بالنظر إلى طبيعتها من حيث أنها أضرار غير شخصية، منتشرة وعابرة للحدود، بعيدة المدى وغير ملموسة.

لأجل ذلك وضع الاقتصادي البريطاني "نيكولاس ستيرن" Nicholas Stern تقريراً صادر من حكومة المملكة المتحدة في 30 أكتوبر 2006 بشأن اقتصاديات تغير المناخ ناقش من خلاله تغير المناخ والبيئة وتأثير الاحترار على الاقتصاد العالمي وعلى الرغم من أنه ليس التقرير الاقتصادي الأول عن تغير المناخ، إلا أنه الأكبر والأكثر شهرة على نطاق واسع، نظراً لأقرانه الأضرار بمجموعة من الآليات والسياسات الحكومية لإدارة التكيف مع التغيرات المناخية يمكن ذكرها في ضوء النقاط التالية:

- توفير مجموعة عالمية من المعلومات الخاصة بتغير المناخ، لرفع كفاءة الأسواق المساعدة على تدقيق التنبؤات على المستويات الإقليمية
 - وضع خطط ومعايير لاستخدامات الأراضي لتشجيع وتوجيه الاستثمارات في البناء وتطوير معايير تشييد البنية الأساسية
 - وضع سياسات طويلة المدى لحماية الموارد والمناطق بالغة التأثير بتغيرات المناخ، مثل حماية الموارد الطبيعية والشواطئ والحفاظ على استعدادات الطوارئ. (طواهرية: 2020)
- وفي ظل التأكيد على الحاجة إلى الحد من تغير المناخ المستقبلي، وإلى مساعدة البلدان الأكثر ضعفاً على التكيف مع ما يمكن تجنبه يجب على العالم أن يواصل الطريق ويحدد طبيعة السياسات التي ستساعد على الوصول إلى النتائج التي يسعى إليها، ومن ثم فإن الاستراتيجيات التكيفية الناجحة تتطلب العمل على مستويات مختلفة، وذلك بالتفكير على المدى البعيد والأخذ بعين الاعتبار مخاطر تغير المناخ على المستوى الدولي والوطني من خلال تقييم التأثير بتغير المناخ، التكنولوجيات الملائمة وتقييم القدرات والممارسات المحلية والاجراءات الحكومية لتصدي لظاهرة من خلال:

فرض ضرائب على انبعاث غاز الكربون: حيث تعرف بضريبة الكربون، إذ يقوم تسعير الكربون بطبيعة الحال على حساب القيمة الاجتماعية للكربون وفق طريقتين:

طريقة نسبة التكلفة للمنفعة: وتقوم على تقدير المستوى الأمثل من الانبعاثات وفق العلاقة التالية: القيمة الحدية لتكاليف تخفيض الانبعاثات = القيمة الحدية للأضرار المتوقعة منها وبذلك يكون الكربون هو السعر الذي يتحدد على ضوءه المستوى الأمثل للانبعاثات.

طريقة التكلفة الحدية: هي محاولة للحساب المباشر لقيمة الأضرار المستقبلية الناتجة عن التغيرات الحدية المتوالية في كميات الانبعاثات ويتحدد سعر الكربون بنصيب كل طن من الانبعاثات الكربونية من هذه التكاليف.

إن المطالبة بفرض ضريبة الكربون تستند إلى كونها وسيلة اقتصادية مهمة، تمثل إحدى الأدوات المالية الهامة لمواجهة تغير المناخ، تقوم على استخدام الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها تخلق حوافز اقتصادية تدفع بخفض الانبعاثات حيث يستوجب على الجهات المطلقة لها عند فرض الضريبة الكربونية أن تدفع ثمن كل طن من الانبعاثات تقوم بتوليدها بناء على سقف الانبعاثات الاجمالي الذي تحدده الحكومة بإصدار تراخيص التلويث، التي تخول للشركات الحق في إطلاق كمية معينة من الانبعاثات الكربونية (طواهرية: 2020) خاتمة:

بناء على ما تم التطرق إليه، يظهر جليا وجود ارتباط وثيق بين الأضرار البيئية الناتجة عن تغير المناخ، المسؤولية الدولية، ومفهوم الديون البيئية، فهذا المفهوم رغم حداثة في النقاشات الدولية، إلا أنه بدأ يأخذ طريقه لتجسيد على أرض الواقع في إطار سياسات الجباية البيئية بالنظر إلى جوهره المرتبط بتحقيق المسؤولية الدولية على الأضرار البيئية الناتجة عن التهديدات البيئية المختلفة ومسها بحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الحق في بيئة سليمة وأمنة.

المراجع والمصادر:

- حمداوي محمد، (2012): أساس المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، المعيار، المجلد 03، العدد 05.
- سقني فاكية، (د.ت): استدامة التنمية واشكالية التمكين الحقوقي للأجيال، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 02.
- محمد رضا عبد الرؤف محمد شبانه، (2018): المسؤولية الدولية عن الاضرار بالبيئة، مصر: ورقة مقدمة بالمؤتمر الدولي القانون والبيئة، 23-24 أفريل.
- منى طواهرية، (2020) التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 16، العدد 22.

- ميس الريم جناجرة، (2021): المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، الموسوعة القانونية.
- نواره حسين، (د.ت): التربية على احترام البيئة كحق من حقوق الأجيال القادمة، مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.
- هيئة الأمم المتحدة، (2022): حقوق الانسان، أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، نيويورك: صحيفة الوقائع رقم 38.
- Christian Azar, John Holmberg, (1995) Defining the generational environmental debt, Ecological Economic.
- Erik Paredis& al, The Concept of Ecological Debt; (2008) : its Meaning and Applicability in International Policy, Academia Press.
- Filho W., Azul A., Brandli L., Özuyar P., Wall T. (2019) : (eds) Responsible Consumption and Production. Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals. Springer.
- GertGoeminne, Erik Paredis,(2008): The concept of ecological debt: An environmental justice approach to sustainability, calling for radical transitions in industrialised countries, Oxford, UK : paper presented at the 7th Global Conference on Environmental Justice and Global Citizenship,
- Joan Martinez-Alier, TheEcological Debt, available in http://www.beigewum.at/wordpress/wp-content/uploads/005_joan_martinez-alier.pdf
- Vinod Raina, Ecological DebtAn enormous Debt the North owes the South, Asia-Pacific Movement for Debt and DevelopmentJubileesouth – Asia/Pacific&BharatGyanVigyanSamiti (BGVS)
- TetyanaPimonenko and OlenaChygryn, Approaches to Define Environmental Debt in the Framework of Sustainable Development, In: Leal